الأمم المتحدة
S/PV.7962

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٩٦٢**

الخميس، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	(بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام الخامس عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2017/467)

1716186 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام الخامس عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2017/467)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/467، التي تتضمن تقرير الأمين العام الخامس عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

وأعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أؤكّد مجدداً، باسم الأمين العام، تضامني مع شعوب وحكومات العراق وأفغانستان والمملكة المتحدة والفلبين ومصر وإيران في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة على مدنهم. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، وتقديم المسؤولين عن هذه الهجمات البغيضة إلى العدالة.

وأود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإطلاعه على التقرير الخامس للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2017/467).

يتضمن التقرير مدخلات من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وقد أُعد بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والكيانات الأخرى ذات الصلة.

منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ركزت التقارير الأربعة السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية على المشهد العالمي؛ جنوب شرق آسيا؛ واليمن ومنطقة شرق أفريقيا؛ وليبيا وأفغانستان؛ وأوروبا وشمال أفريقيا وغرب أفريقيا. وقد جرى اتباع نهج عالمي في إعداد هذا التقرير الخامس، بالتركيز على تمويل الإرهاب.

ويشدد التقرير على أن تنظيم الدولة الإسلامية، على الرغم من الضغوط العسكرية المتواصلة، مستمرّ في المقاومة لا سيما في الموصل والرقة. وفي الوقت نفسه، أعاد التنظيم تشكيل هيكله العسكري، معطياً مزيداً من السلطة للقادة المحليين، وهو يركز أكثر من أي وقت مضى على التمكين من شن هجمات خارج مناطق النزاع والتحفيز عليها.

ويزيد من خطر تنظيم الدولة الإسلامية استخدامُه لشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر دعاية إلكترونية إلى جمهور دولي واسع.

وعلى الرغم من أن حجم هذه الرسائل قد انخفض على مدى الأشهر ال ١٦ الماضية، فإن التهديد ما زال قائما عندما يقوم مؤيدون خارج سورية والعراق بجمع هذه الدعاية وإعادة توزيعها.

وفي أوروبا، استخدم تنظيم الدولة الإسلامية وجوده على شبكة الإنترنت لتشجيع المؤيدين على شن هجمات في بلدان إقامتهم. وقد أدى ذلك إلى تنفيذ هجمات متعددة منها ما شُن في الاتحاد الروسي وألمانيا وبلجيكا وتركيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة. ونفّذ العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب بعض الهجمات، بينما اضطلع بالبعض الآخر أفراد لم يسبق لهم السفر إلى مناطق النزاع. وتبين التحقيقات أن الجناة، على الرغم من وصفهم أحيانا بأنهم أطراف منفردة، قد تلقوا في كثير من الأحيان الدعم أو الموارد من الميسرين، وأنهم في عدد من الحالات كانوا على اتصال مباشر بمسؤولي التمكين في تنظيم الدولة الإسلامية.

ويشير التقرير إلى انخفاض في تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفي العدد الإجمالي لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية خلال الأشهر الـ ١٦ الماضية. بيد أن العائدين والمقاتلين الذين انتقلوا من مناطق النزاع إلى مناطق أخرى أصبحوا الآن يشكلون تهديداً خطيراً للأمن الدولي.

وعلى الرغم من التردي المستمر في الأوضاع المالية لتنظيم الدولة الإسلامية على مدى الأشهر ال ١٦ الماضية، فإنه لا يزال يعتمد أساساً على قناتي الإيرادات نفسيهما، وهما الموارد الهيدروكربونية والابتزاز/فرض الضرائب، التي قد تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات شهريا. ويحصل التنظيم أيضا على إيرادات يجنيها من تهريب الآثار، والإنتاج الزراعي، وبيع الكهرباء، واستغلال الموارد المعدنية مثل الفوسفاط وحمض الكبريتيك، ومن التبرعات الخارجية وعمليات الاختطاف طلباً للفدية والاتجار بالبشر. وما دام يفقد السيطرة على المراكز السكانية وما دامت صفوفه آخذة في التناقص، فسوف تنخفض التكاليف التي يتحملها انخفاضا كبيرا أيضا. وعلى الرغم من النقص المتزايد في السيولة، فقد يكون التنظيم قادرا على زيادة موارده الحالية.

ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية تمويل الجماعات المنتسبة إليه، بينما يحثها على أن تصبح أكثر اكتفاء ذاتيا وأن تكون أكثر استباقية في إيجاد مصادر داخلية للإيرادات. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية ومناصروه يفضلون التعامل مع مكاتب الخدمات المالية، بما فيها مكاتب الصرافة ومقدمي خدمات توصيل المبالغ النقدية، لتحويل الأموال عبر الحدود. وإذ تنظر الدول الأعضاء في الجهود التي يمكن بذلها لمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية، يتمثل شاغل رئيسي في كيفية إتاحة تدفق الأموال إلى المناطق المحررة لأغراض إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك من خلال إعادة ربط المناطق المذكورة بالهياكل المالية الدولية، دون أن يؤدي ذلك أيضا إلى تمكين فلول التنظيم من إساءة استخدام هذه الهياكل واستغلال عودة السيولة من جديد.

وفيما يتعلق بالتهديد المتنامي لتنظيم الدولة الإسلامية خارج سورية والعراق، أظهرت الجماعات المرتبطة بالتنظيم في شمال أفريقيا مرونة كبيرة، وهي تشكل خطرا جسيما. فعلى سبيل المثال، بينما تم إضعاف التنظيم في ليبيا بعد فقدانه لجزء كبير من الأراضي التي كان يسيطر عليها، فإن التهديد الذي يشكله في ليبيا وفي بلدان الجوار لا يزال قائما. وفي غرب أفريقيا، يشكل تنظيم الدولة الإسلامية تحديا للكيانات المنتسبة لتنظيم القاعدة. وفي شرق أفريقيا، فإن الجماعات الناشئة المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية والتي تعمل في بونتلاند وفي أجزاء من جنوب الصومال، تفاقم التهديد الذي تشكله الكيانات المنتسبة لتنظيم القاعدة. وتشكل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن تهديدا متزايدا.

ويحول التنظيم في أفغانستان تركيزه نحو شمال البلد. وارتفع مستوى التهديد في جنوب شرق آسيا مع توجيه تنظيم الدولة الإسلامية المزيد من اهتمامه، بما في ذلك أنشطته الدعائية، نحو المنطقة.

وأرحب بالجهود التي بذلها المجلس خلال الأشهر الماضية لاعتماد قرارات بشأن مكافحة الخطاب الإرهابي؛ وحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية؛ ووقف ما تمارسه الجماعات الإرهابية أو ما يتم في سياق النزاع المسلح من تدمير لمواقع التراث الثقافي والقطع الأثرية ونهب وتهريب لها علاوة على التجارة والاتجار غير المشروعين بها؛ والتصدي للتهديد الإرهابي في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وتواصل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تعزيز الأدوات القائمة وفي الوقت نفسه تطوير أدوات جديدة للتصدي للتهديد سريع التطور النابع من تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون. وفي هذا السياق، يسلط التقرير الضوء على بعض النقاط التي تستحق الاهتمام.

أولا، منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، تم إدراج أسماء أحد عشر فردا مرتبط بالتنظيم في القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أدرج ثمانية منهم بصفتهم ممولين أو ميسرين ماليين.

ثانيا، تحرز الدول الأعضاء تقدما كبيرا بشأن تكييف أطرها القانونية والتشغيلية وفقا لمتطلبات قرارات مجلس الأمن من أجل التصدي للتمويل الإرهابي وتهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلى الرغم من ذلك، يتعين القيام بالمزيد من العمل فيما يتعلق بتنفيذ هذه المعايير والآليات، بما في ذلك في سياق تجميد أصول الإرهابيين، حركة الأموال النقدية عبر الحدود، وتدابير السفر المراعية لحقوق الإنسان الرامية إلى التصدي لتهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ثالثا، ساعدت الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن جهود الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، مثل الإنتربول وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، على تعزيز الأطر الإقليمية والوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتشمل الأمثلة الأخرى الواردة في التقرير تقييمات المديرية التنفيذية وتحديد الممارسات الجيدة، ومبادرات بناء القدرات التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بما في ذلك بشأن الجوانب القانونية والقضائية لتمويل الإرهاب، والاختطاف طلبا للفدية، وتجميد الأصول، وأمن الحدود وإدارتها.

وقد اختتم مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مؤخرا الصيغة الثانية لخطة تنفيذ بناء قدرات الأمم المتحدة التي أذن بها مجلس الأمن لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي حين أن المشاريع والخطة تواصل معالجة دورة حياة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأكملها، فإن النسخة المستكملة تركز على نهاية دورة الحياة، مع عدد من المشاريع المتصلة بالملاحقة والتأهيل وإعادة الإدماج لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى معالجة العائدين. وهناك عدد من المشاريع التي اكتملت أو التي يجري تنفيذها على قدم وساق. وتشمل الخطة الآن ٥٠ مشروعا، قدمها ١٣ كيانا، بميزانية إجمالية تبلغ ١٠٧ ملايين دولار على مدى خمس سنوات. ويموّل واحد وأربعون في المائة من إجمالي الميزانية.

رابعا، تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى الدول الأعضاء والمناطق الأكثر تعرضا للخطر والأماكن التي يمكن أن يحقق دعم الأمم المتحدة فيها قيمة مضافة. فعلى سبيل المثال، يقوم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفقا لما نص عليه القرار ٢١٩٥ (٢٠١٥) والبيان الرئاسي S/PRST/2015/24،

وبالتعاون مع كيانات أخرى تابعة لفرقة العمل المعنية بتنفيذ الإرهاب، بتطوير مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب الشاملة للأمم المتحدة برمتها والتي أعدتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن المبادرة الوطنية لمالي.

وكما ذُكر في التقرير، ستتطور مشاركة الأمم المتحدة في منطقة الساحل تلبيةً لاحتياجات التصدي للتهديدات المستمرة التي يشكّلها الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع عبر الحدود. ويتعين تعزيز الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة والجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، كي تدعم بصورة فعالة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جهودها لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع. وتجدد الأمم المتحدة مشاركتها في المنطقة عقب إجراء استعراض مستقل للاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل.

ومنذ التقرير الأول للأمين العام عملا بالقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، ظل تنظيم الدولة الإسلامية ومنتسبوه تحت ضغط عسكري مستمر وشهدوا نكسات كبيرة. وفي الوقت نفسه، فإن تنظيم الدولة الإسلامية يصبح على نحو متزايد تهديدا عبر وطني، مما يقوض بشدة السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، يرحب الأمين العام بالتركيز الذي يضعه مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، وتحثه على تعزيز التعاون متعدد الأطراف للتصدي للتهديدات والتحديات التي أبلغ عنها.

ويرى الأمين العام أن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف هو أحد الأولويات العليا للمنظمة. ولهذا السبب، يوصي في تقريره الوارد في الوثيقة A/71/858 التي تنظر فيها حاليا الجمعية العامة، بإنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب يرأسه وكيل أمين عام. وإنني على اقتناع بأن المكتب الجديد سيوفر قيادة أقوى لجهودنا في مجال مكافحة الإرهاب، وسيعزز تنسيق الأمم المتحدة، وسيزيد من أثر المساعدة التي نقدمها إلى الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

يمثل دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أولويةً ملحةً. وكما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2017/467)، فقد أحرز المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في تخفيض قدرات تنظيم الدولة الإسلامية، لكنّ أمامنا طريقا طويلا كي ندحره في نهاية المطاف. وبفضل جهود التحالف العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، لم يتمكن تنظيم الدولة الإسلامية من استعادة أي رقعة في العراق وسورية من قوات التحالف منذ أيار/مايو ٢٠١٥. وعموما، وبدعم من التحالف، حررت القوات البرية المحلية أكثر من ٤ ملايين شخص - ٢,٧ مليون في العراق و ١,٤ مليون في سورية. فقد استعادت أكثر من ٥٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع من تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما يمثل زهاء ٦٦ في المائة من الأراضي المأهولة التي كان تنظيم الدولة يسيطر عليها في العراق، و٤٧ في المائة من الأراضي المأهولة التي كان يسيطر عليها سابقا في سورية. وهذا تقدم حقيقي.

وبينما تفقد داعش الأراضي والقدرة على تمويل نفسها، يجب أن نظل متيقظين لمكافحة التهديد المتنامي الذي تشكله في جميع أنحاء العالم. نحن بحاجة إلى مواصلة الضغط على الملاذات الآمنة الإقليمية والمحلية. وللمضي قدما في هذا العمل، أود أن أؤكد اليوم على ثلاثة محاور للجهود: أولا، تضييق الخناق على الموارد المالية لداعش؛ ثانيا، التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ وثالثا، مكافحة انتشار الرسائل الإرهابية لداعش.

ويظل عزل داعش عن النظام المالي الدولي أساسيا. لقد فرضت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٤ جزاءات ضد ثمانية فروع لداعش مع أكثر من ٧٠ من كبار قادة التنظيم والعاملين والميسرين الماليين والمجندين والأعمال التجارية للخدمات المالية المرتبطة به. كما اقترحنا أن تحدد اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، قادة داعش والممولين والميسرين والمنتسبين لهم بغرض فرض جزاءات. ويجب أن تتكيف قائمة اللجنة باستمرار مع التهديد المتنامي، عن طريق سبل من قبيل تحديد مؤسسات خدمات الأموال، فضلا عن المنتسبين لتنظيم داعش وقادتهم.

وعندما يبدأ مجلس الأمن استعراضه المنتظم هذا الشهر للجزاءات المفروضة على داعش والقاعدة، سنؤيد أي تعديلات ضرورية للتأكد من أن الجزاءات تتكيف مع هذا التهديد الإرهابي المتنامي. كان تكييف نهجنا أساسيا لمنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كان هذا ويجب أن يظل جزءا هاما من جهودنا لدحر داعش. ومن خلال المشاركة الدبلوماسية والتنفيذ العالمي لقرارات مجلس الأمن الهامة، مثل القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، شهدنا تقدما كبيرا، ويجب أن يستمر ذلك.

وما فتئت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أساسية في هذا الجهد. في السنوات الأربع الماضية، كانت هناك زيادة كبيرة في كمية المعلومات بشأن المقاتلين الأجانب تشاطرناها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وتمتلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الآن تفاصيل عن أكثر من ١٥٠٠٠ فرد قدمها أكثر من ٦٠ بلدا ويواصل هذا العدد التزايد. وتعزيز هذا المورد المشترك يمكن سلطات إنفاذ القانون على الصعيد العالمي ويساعدها على تحديد وتعطيل شبكات عبور المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ويساورنا القلق على نحو ما أبرز الأمين العام في تقريره (S/2017/467) إزاء تزايد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية أو الذاهبين إلى بلدان ثالثة. ومعالجة هذه المسألة تتطلب نهجا عالميا حقا، ويجب أن يبدأ ذلك بتحسين تبادل المعلومات والتعاون على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وعلينا جميعا أن نحسن قدرتنا على تحديد المقاتلين الأجانب العائدين. كما يجب على جميع البلدان سن تشريعات، حسب المطلوب بموجب القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) لتعزيز قدرتها على الملاحقة القضائية عن الجرائم ذات الصلة.

كما يجب التصدي لتكثيف داعش لجهودها الرامية إلى تغذية نزعة التطرف وتجنيد آخرين لأعمال العنف. وللقيام بذلك، نعمل عن كثب مع شركائنا لمكافحة رسائل داعش وخطابها السام. ونشيد بعمل الفريق العامل المعني بالاتصالات التابع للتحالف العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. ويجمع الفريق العامل بانتظام أكثر من ٣٠ بلدا مع وسائط الإعلام وشركات التكنولوجيا لتبادل المعلومات والاستراتيجيات لمكافحة رسائل التطرف العنيف على شبكة الإنترنت وتقديم خطاب إيجابي بديل.

كما نحيي جهود القطاع الخاص لمراقبة المحتويات المرتبطة بداعش. فقد علق موقع تويتر أكثر من ٦٣٥ ٠٠٠ حساب مرتبط بداعش أو ينسب لداعش منذ عام ٢٠١٥. كما يقوم فيسبوك ويوتيوب بحذف محتويات متصلة بتنظيم داعش من المنابر التي تنتهك شروط خدمتهما. وفي الوقت نفسه، فإن غوغل تعكف على وضع أفكار جديدة ومبتكرة لإعادة توجيه الذين يبحثون عن محتويات لداعش إلى محتوى آخر.

وفي الختام، فإن الولايات المتحدة، بالعمل في تضافر مع شركائنا، ستتخذ إجراءات قوية لدحر داعش والتكيف مع التهديدات المتغيرة. وندعو الأمم المتحدة إلى أن تحذو نفس

الحذو، ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدرتها على التصدي لداعش، من أجل التكيف مع التهديدات الإرهابية القادمة ومنعها من الظهور.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام (S/2017/467) حسن التوقيت والهام للغاية الذي يؤكد على عدد من السمات الهامة للتهديد الذي نواجهه.

إن الهجمات التي وقعت خلال الأسابيع الماضية في مانشستر وكابل وبغداد ولندن وطهران تذكير صارخ، إن كنا في حاجة إلى تذكير، باستمرار وتقاسم التهديد الذي نواجهه جميعا من الجماعات الإرهابية. إن هدف هذه الأعمال واضح – وهو بث الخوف وانعدام الثقة داخل المجتمعات وبين البلدان. لقد استهدف المهاجمون النساء والأطفال في بغداد الذين كانوا يفطرون في شهر رمضان على المثلجات. في مانشستر، استهدفوا الأطفال الذين ذهبوا لرؤية مغنيتهم المفضلة.

بيد أننا، في الرد على هذه الهجمات الأخيرة، شهدنا عكس الخوف والانقسام. في الواقع، بدلا من الخوف، كانت هناك أعمال الشجاعة والبسالة الهائلة من جانب أفراد عاديين. وبدلا من الانقسام، اجتمعت جميع شرائح المجتمع في العديد من البلدان معا بروح من التضامن في صلوات مسائية ومسيرات وجهت رسالة بالوحدة والسلام.

ومنذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة في شباط/فبراير (انظر S/PV.7877)، كانت عاصمتنا، ستوكهولم، هدفا لهجوم يجري التحقيق فيه كهجوم إرهابي. ويشتبه في أن الجاني من المتعاطفين مع داعش أو عضو في التنظيم. واستجابة لذلك، تجمع آلاف السويديين في الساحة المركزية في ستوكهولم حدادا على من قضوا، ولكن أيضا لإظهار تحد – ليظهروا، كما قال رئيس وزرائنا، ”أن هناك قوة في السويد لن يتمكن أحد من أخذها منا“.

إن الاستجابة لتهديد الإرهاب تتطلب التضامن ليس داخل البلدان فحسب، بل وبين البلدان. استضافت السويد في آذار/مارس أول اجتماع إقليمي لأجهزة الأمن في بلدان الشمال الأوروبي، شمل مشاركة فريق الرصد. وكما لوحظ في التقرير، فإن التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في بلدان الشمال الأوروبي في زيادة، ولا سيما فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من مناطق النزاع.

ومن أجل مكافحة ومنع التهديد، أدخلنا تشريعات تستهدف تحديدا المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين. وقمنا بزيادة التعاون بين الوكالات الوطنية واتخذنا خطوات لضمان أن تشارك الجهات الفاعلة المحلية في الجهود المبذولة لمنع الإرهاب والتطرف العنيف. وتقوم السويد الآن بإجراء تقييم لكل من العائدين وتسعى إلى تحديد الأفراد الذين يعتبرون خطرا أو يشتبه في ارتكابهم جرائم. وإن وجد أنهم يشكلون خطرا، ترصد تحركاتهم ويجري التحقيق معهم ومحاكمتهم.

وكجزء من التزامنا القوي بالتركيز على الوقاية، نضع آليات ترمي إلى حماية الأفراد الضعفاء، واستهداف المعرضين لخطر التطرف تحديدا. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب إعادة تأهيل ودعم المنشقين طائفة واسعة من التدخلات على جميع المستويات – البلدية والإقليمية والوطنية. ونشدد على أهمية تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على الأعمال الإرهابية، بما في ذلك من خلال محاسبة مرتكبي ومنظمي ورعاة الهجمات الإرهابية. ويجب أن تتخذ جميع تدابير مكافحة الإرهاب في امتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

ويجب علينا جميعا أن نبذل كل جهد ممكن لوقف تقديم التمويل إلى المنظمات الإرهابية. وعلى الصعيد المحلي، قمنا بتنقيح جريمة تمويل الإرهاب تمشيا مع المعايير الدولية المستكملة المشار إليها في التقرير. وإن كنا قد نجحنا في مقاضاة وإدانة

أفراد لتمويل الإرهابيين قبل هذه التنقيحات، نعتقد أن تحديث التشريعات سيوفر لسلطات إنفاذ القانون لدينا إمكانات جديدة للملاحقة القضائية عن تمويل الإرهاب، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات الدولية الأخرى.

ونوافق على أن تقاسم المعلومات بشأن المخاطر، على النحو الوارد في الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من التقرير أداة أساسية في مكافحة تمويل الإرهاب. وكلما زاد ما تعرفه السلطات والقطاع الخاص عن الوسائل التي يحاول الإرهابيون بها تمويل أنشطتهم، تحسنت فرصنا لوضع حد لذلك. وهدفنا النهائي في هذا الصدد يجب أن يكون كشف ووقف الهجمات قبل شنها.

ونشجع الأمين العام على تطبيق المنظور الجنساني في التقارير المقبلة، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). ومن بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب السويديين، كان هناك العديد من النساء. ونريد أن نكرر أن النساء تضطلع بأدوار عديدة فيما يتعلق بالإرهاب، بمن في ذلك الجناة والمؤيدون والميسرون والضحايا ومن يقومون بمنع الهجمات. وتتطلب كل هذه الأدوار مختلف النهج والاستراتيجيات في إطار مكافحتنا للإرهاب.

إن الهجمات التي شهدناها خلال الأسابيع الثلاثة الماضية لن تكون الأخيرة. غير أنه مع توفر الإرادة المشتركة والعمل الجماعي يمكن تحاشي الهجمات في المستقبل. إن الرسالة الصادرة عن الذين هبوا بشجاعة وكرامة لمواجهة الهجمات الإرهابية مفادها أن قدرة الروح الإنسانية تعني أن محاولات الذين يسعون إلى بث الرعب لن تنجح حقا.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين (S/2017/467). ويقدم التقرير أيضا سردا لأنشطة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء لأغراض مكافحة هذا التهديد.

ويشير التقرير إلى الوجود الجغرافي لهذه المجموعة الإرهابية وفروعها، وتنامي طابعها عبر الوطني، وتكيفها المستمر مع الظروف الجديدة، وتنوع الأساليب التي تستخدمها لارتكاب الهجمات. كما يشير إلى المبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية للتعامل مع التطور السريع للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش.

بيد أن الهجمات التي وقعت مؤخرا في طهران، ولندن وكابل، وعدوة، وبغداد، ومانيلا، ومانشستر وباريس تبين أن كل ما يجري القيام به ليس كافيا لحماية المدنيين الأبرياء من وحشية تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه. إن أوروغواي تنظر بقلق إلى منهجية تنفيذ الأعمال الإرهابية، وتؤكد من جديد رفضها القاطع لاستخدام العنف ضد السكان المدنيين، واستخدام الترهيب بهدف تعطيل أسلوب حياة المجتمعات، وتحطيم المبادئ والقيم الأساسية، وتقويض الحرية واحترام حقوق الإنسان الأساسية التي يرتكز عليها التعايش السلمي.

نحن ندرك ونقدر الأعمال المستمرة التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها لمنع ومكافحة الإرهاب في مختلف المجالات الرئيسية، وكذلك العمل الذي تقوم به العديد من الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونود أن نبرز بعض العناصر التي نعتبرها أساسية للنجاح في مكافحة الإرهاب، وهي عناصر لا بد للمجتمع الدولي من الاستمرار في تعزيزها وتوطيدها.

يتمثل العنصر الأول في التعاون. وثمة ضرورة إلى تحسين التعاون الدولي. ولا شك أن التعاون والعمل المنسق في مختلف المجالات والمستويات اللازمة لمكافحة الجوانب المتعددة لهذه الظاهرة الإرهابية المعقدة. وهذا يشمل زيادة التفاعل بين القطاعين العام والخاص والقطاعات المختلفة للمجتمع المدني.

نود أن نذكر بأن العنصر الثاني يتمثل في المسؤولية الرئيسية للدول لمكافحة الإرهاب وضرورة توفر الإرادة السياسية لديها

لتحقيق هذا الهدف. أن وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب، تقترن باحترام التزامات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، جانب أساسي من جوانب هذا الالتزام، لا سيما في البلدان المعنية جدا بالأمر.

العنصر الثالث، التشديد على المساعدة التقنية. ومن الجوهري للبلدان التي تفتقر إلى القدرات اللازمة لمنع أو مكافحة هذه الظاهرة المعقدة والمتغيرة، لا سيما البلدان الأشد تأثرا، أن تتلقى المساعدة التقنية والمالية.

العنصر الرابع والأخير الذي نود أن نشدد عليه هو الوقاية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى القرار الأخير، ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بشأن وضع إطار دولي شامل لمكافحة منطق الإرهابيين، مما يرسخ الجهود المبذولة لمنع ومكافحة التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى والتطرف الشديد والإرهاب. وهذا العنصر جزء من النضال في مجال الأفكار التي تعلق عليه أوروغواي أهمية خاصة، وأيضا الذين يعتبرون ذلك حتمية من أجل تعزيز قنوات الحوار بين الحكومات ومختلف الجهات الفاعلة من غير الدول.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التسامح والتعايش السلمي، وتعزيز احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية من مسؤولية الدول بوصفها أعضاء في المجتمع الدولي، للإسهام في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للسيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية المفصلة والشاملة.

في ضوء الظروف الراهنة، حيث يقوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بالانتقال من مشهد إلى آخر تدريجياً من خلال الحالة المتغيرة في الميدان، يكتسي التحليل الاستراتيجي للأمين العام أهمية خاصة. وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي مني بها تنظيم داعش، يعمل أعضاؤه لعلى مجابهة المقاومة العسكرية في الموصل، ويحكمون قبضتهم على الرقة. ويواصل التنظيم بسط نفوذه على مختلف أنحاء العالم. وفي ظل هذه الخلفية، نرى تنظيما مستمرا في هياكله ومتكيفا مع الظروف الجديدة في الأعمال القتالية. تعمل قيادة داعش على كبح النفقات، ونقل الأموال لشراء الأسلحة وجعل الوحدات الإقليمية تحقق الاكتفاء الذاتي. ويواصل تنظيم داعش استخدام أسلوب بشع وغير إنساني في شن الهجمات الإرهابية. فبالأمس، في إيران، ضربت المأساة مرة أخرى. ونعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة إيران والدول الأخرى التي عانت على أيدي الإرهابيين.

إن تقرير الأمين العام الأخير (S/2017/467) بشأن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) يتضمن خلاصة إجمالية مفادها أن الإيرادات الإرهابية تتضاءل تدريجيا بمجملها. وللوهلة الأولى، قد يبدو أن آليات مجلس الأمن لمكافحة تمويل الإرهاب بدأت أخيرا تعمل بكامل طاقتها. بيد أن هذا التقييم مفرط في التفاؤل. وللأسف، لا تتقيد كل الدول بإخلاص بالتزاماتها في هذا المجال. ومن الواضح أنه آن الأوان لتشديد جزاءات مجلس الأمن مع التركيز الكامل على خنق الآليات المالية والاقتصادية لداعش.

في الوقت الراهن، فإن خفض أو كبح الإيرادات، كما أكد مرارا الأمين العام في التقرير، يُعزى أساسا إلى الخسائر العسكرية التي تكبدها الإرهابيون، ولكن مصادر التوسع في ميزانية داعش لم يتغير بدرجة كبيرة مع مرور الوقت. فالمصادر الرئيسية لتمويله يأتي من تجارة الهيدروكربونات وابتزاز السكان في الأراضي التي يسيطر عليها الإرهابيون. وحسب المعلومات المتوفرة لدينا، فإن العوائد التي تجنيها داعش من بيع النفط قد انخفضت إلى ما بين ١٢ إلى ٢٠ مليون دولار شهريا، مما يقل ثلاثة أضعاف تقريبا

عما شهدناه في ٢٠١٥. ويعود الفضل في تحقيق هذه النتائج إلى الأعمال الفعالة التي تقوم بها القوات الجوية الروسية في حملة مكافحة الإرهاب في سوريا. ووفقا لأحدث المعلومات المستقلة، تم تدمير نحو ٤٠٠٠ ناقلة نفط مما عطل عمل ٢٠٦ مرافق لإنتاج النفط والغاز.

لقد سبق وأن استرعينا انتباه متبني التقرير إلى ضرورة تجنب الانتقائية في تقييم التطورات في سياق الكفاح ضد داعش في سوريا والعراق. ولأسباب غير معروفة، لا تشير الوثيقة إلى تحرير مدينة تدمر المتكرر، ولكنها تسلط الضوء على تحرير منبج الذي حدث قبل مدة طويلة في صيف عام ٢٠١٦. كذلك لم يتطرق التقرير إلى أي معلومات عن الضحايا المدنيين خلال عمليات ما يسمى بالتحالف لتحرير الموصل.

نعمل بصورة وثيقة لتتبع مصادر تمويل جديدة للتنظيم وتبادل المعلومات ذات الصلة مع الشركاء في الخارج والمنظمات المتخصصة، ولا سيما فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. فعلى سبيل المثال، يتزايد لجوء تنظيم الدولة الإسلامية مؤخرا للاتجار بالأعضاء البشرية. كما يشارك في نقل اللاجئين إلى أوروبا والانخراط في أعمال الاختطاف للحصول على فدية.

في سعينا لمكافحة تمويل الإرهاب، من الأهمية بمكان العمل في أُطر إقليمية، بما فيها المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونرحب بإبراز دور هذه المنظمة في التقرير.

لقد أتقن الإرهابيون جميع دقائق استخدام شبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي لتجنيد المقاتلين وتمويل عملياتهم. ونتفق مع الاستنتاجات الواردة في التقرير، أي أن الهجمات الإرهابية الأخيرة في أوروبا وروسيا كانت نتيجة اتساع نطاق انتشار دعاية داعش عبر الإنترنت.

وفي عدد من الحالات، صدرت تعليمات تنفيذ الهجمات الإرهابية من خلال تطبيقات الأجهزة المحمولة التي تستخدم التشفير.

وكان من الخطوات الهامة في مكافحة الدعاية الإرهابية اتخاذُ القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) الذي وضع إطارا دوليا شاملا في هذا المجال. ونحن نرى أن الإطار يشكل أساسا متينا لمواصلة التوسع في آليات المجلس بشأن مكافحة إيديولوجية الإرهاب، بما في ذلك عن طريق تعزيز الجزاءات وتدابير إنفاذ القوانين.

وعلى الرغم من التنافس بين الهياكل الموالية لتنظيم القاعدة والمقاومة من جانب أجهزة الدولة، فإن التنظيم لا يزال يخترق القارة الأفريقية في العمق. وفي الآونة الأخيرة، ارتفع مستوى التهديد الإرهابي في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك نتيجة العمل النشط لمراكز الدعاية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. ونحن نتفق مع التقييم الوارد في التقرير للتهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في شمال أفغانستان. فعلى الرغم من استمرار الوجود الدولي الهائل في البلد، نعتقد أنه من السابق لأوانه الإشارة إلى ما يُزعم عن تراجع تأثير الفصائل الأفغانية التابعة للتنظيم. ويصدق ذلك بصفة خاصة في ضوء الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في كابل.

ومن الواضح أن جميع الدول متأثرة بالتهديد المتمثل في تغذية نزعة التطرف لدى السكان والأعمال التي يرتكبها المقاتلون الذين يعملون بمفردهم وإنشاء خلايا نائمة ووجود فروع للمنظمات الإرهابية الكبيرة، تعمل بشكل كامل. ولن يتسنى وقف امتداد تنظيم الدولة الإسلامية إلا إذا أنشأنا جبهة واحدة لمكافحة الإرهاب، تدافع عن قيمنا المشتركة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية التي قدمها للتو.

في البداية، أود أن أعرب عن التعازي لحكومة إيران وشعبها في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت أمس. خلال الأسابيع الأخيرة، صمدت المملكة المتحدة أمام الفظائع الإرهابية الخرقاء التي استهدفت الأبرياء في مانشستر ولندن. وتظهر هذه الهجمات أسوأ ما في البشر. وهي تسعى إلى تخويفنا وبث الفرقة بيننا وتقويض عزمنا. إنهم يخفقون في كل مرة. وردا على هذه الهجمات، يُظهر الناس العاديون أفضل ما في البشر. وفي المملكة المتحدة، شهدنا الرجال والنساء العاملين في خدمات الطوارئ لدينا، وكذلك أفراد الجمهور، يظهرون أقصى درجات الشجاعة، وحتى يخاطرون بأرواحهم لحماية الآخرين من الهجوم.

وعلى المجلس الآن واجب يتمثل في إظهار نفس الشجاعة ونفس العزيمة مثل أولئك الرجال والنساء العاديين في مواجهة هذه الوحشية. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة تقوم بدور قيادي في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وجهودنا الجماعية تؤتي ثمارها. لقد خسر داعش أكثر من ثلثي الأرض التي كان يحتلها سابقا في العراق وقرابة نصف المساحة التي كان يسيطر عليها في سورية. وتم الآن تحرير أكثر من ٢,٥ مليون شخص من حكمه الاستبدادي.

ولا يخطئن أحد – فنحن ندحر داعش على أرض الواقع. وفي العراق، سيتم تحرير الموصل قريبا. وقد نجحت قوات الأمن العراقية، بدعم من التحالف، في عزل داعش في معقل أخير في غرب الموصل. وبفضل الجهود الباسلة التي تبذلها قوات الأمن العراقية، بدأ الناس بالفعل في العودة إلى ديارهم في المناطق المحررة. وفي سورية، بدأت العمليات الآن ضد الرقة. وما هي إلا مسألة وقت قبل أن يخسر داعش ما يسمى بعاصمته.

ولكن، في نهاية المطاف، فإن إضعاف قدرات داعش بصورة فعالة سيتطلب بعض الوقت والصبر والجهد المستمر من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس. إنه جهد يتجاوز الدعم العسكري ولذلك يعكف التحالف العالمي على دعم حكومة العراق لاستعادة الأمن والحوكمة والخدمات الأساسية في أنحاء العراق. وتمثل مساعدة الناس على إعادة بناء حياتهم الخطوة الأولى نحو كسب السلام. ولكي يواجه العراقيون خطر داعش في الأجل الطويل، فهم بحاجة إلى المصالحة السياسية، وفي سورية، فإننا بحاجة إلى رؤية التسوية السياسية الوطنية التي طال انتظارها كثيرا والانتقال إلى حكومة لجميع السوريين.

إن التهديد الذي نواجهه يتغير. وإذ ننجح في إضعاف قدرات داعش في سورية والعراق، نرى دعايته التي تحرض على الهجمات في أماكن أخرى في جميع أنحاء العالم. وشهدنا أفرادا مدفوعين بهذا التحريض ينفذون هجمات طائشة باسم داعش. وإذ يفقد التنظيم خلافته، فإننا نرى مقاتليه يفرون. ويجب أن نعمل معا لحرمان داعش من الملاذات الآمنة في جميع أنحاء العالم، بالتصدي لخطر المقاتلين الأجانب الذين يسافرون إلى ملاذات جديدة أو يعودون إلى بلدانهم الأصلية.

ويجب علينا أيضا القضاء على ملاذاتهم على الإنترنت. لقد استمر تفشي التطرف الإسلامي في الفضاء الإلكتروني لفترة طويلة جدا. وبوصف ذلك أحد السبل لمكافحة جهود داعش في مجال الاتصالات، نجحت المملكة المتحدة، بالشراكة مع بلدان التحالف، ليس في تقليص كم الدعاية البغيضة فحسب، ولكن أيضا نوعيتها وتأثيرها. ونحن نعمل مع تلك الصناعة كي يتسنى لنا أن نتبع معا نهجا أكثر استباقا تجاه المحتوى الإرهابي المتطرف على الإنترنت. وأسفر الحوار حتى الآن عن تعزيز الشركات لشروطها ومتطلباتها والإعلان عن إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لفهرسة المحتوى الإرهابي على شبكة الإنترنت. كما شهدنا التزاما علنيا من غوغل وفيسبوك وتويتر ومايكروسوفت بالنظر في خيارات إنشاء منتدى دولي بقيادة شركات هذه الصناعة يركز على هذه المسألة. وهناك الكثير مما يجب القيام به، لذلك فلندعُ هذه الصناعة إلى فعل الشيء الصحيح وإزالة المحتوى المتطرف البغيض من منصاتها الإلكترونية.

وأخيرا، إذا أردنا هزيمة داعش، فيجب أن نحاسبه على أعماله، سواء على الإنترنت أو في العالم الحقيقي، وأن نلتمس العدالة لجميع ضحايا داعش في جميع أنحاء العالم. وهذا هو السبب في إطلاق المملكة المتحدة لحملة عالمية تقودها الأمم المتحدة لتقديم عناصر داعش إلى العدالة، وذلك لإظهار أن داعش لا يمكنه الإفلات من العقاب على أفعاله. وهذه الحملة ستكون بمثابة رادع، الآن وفي المستقبل، وستساعد على تعزيز الأمن العالمي. وعامل الوقت هام جدا. ومن المهم للغاية أن نتصرف الآن. ويجب أن نبدأ بجمع الأدلة قبل فقدانها أو تدميرها في ساحة المعركة.

ولذلك، أرحب بالمناقشات التي أجريناها مع حكومة العراق بشأن هذه المسألة، وبالبيان الهام الذي أدلى به رئيس الوزراء العبادي في نهاية آذار/مارس ودعا فيه مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار لمحاكمة جرائم داعش ضد المدنيين. ونعتقد أن اقتراح المملكة المتحدة هو الطريق الواضح إلى الأمام كي يستجيب المجلس لدعوة رئيس الوزراء العبادي، ونتطلع إلى العمل مع زملائنا العراقيين بحيث يمكن إنجاز الاقتراح في أقرب وقت ممكن.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية المفصلة. تحيط اليابان علما بالنقاط الثلاث المدرجة في الإحاطة الإعلامية ونوليها اهتماما بالغا: أولا، أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يواجه صعوبات مالية؛ ثانيا، أن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العراق وسورية يتباطأ؛ وثالثا، أن عدد مقاتلي التنظيم قد انخفض انخفاضا كبيرا.

وهذه تطورات إيجابية، ولكن منذ التقرير الأخير في شباط/فبراير (S/2017/97)، شهدنا عددا من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المملكة المتحدة وأفغانستان وأستراليا ومصر وإندونيسيا والفلبين وفرنسا والسويد وروسيا وسورية والعراق، والآن في إيران. وبهذه المناسبة، أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص مواساتي وتعازي لأسر الضحايا وجميع الحكومات المتضررة. الآن، وكما قال وكيل الأمين العام، يتطور التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على الصعيد العالمي. ولئن كان التنظيم يعاني من نكسات عسكرية، فإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يعودون إلى بلدانهم الأصلية أو ينتقلون إلى مناطق أخرى.

وكما يلاحظ التقرير (S/2017/467)، فقد ارتفع مستوى التهديد في جنوب شرق آسيا. ويشكل العائدون إلى المنطقة مصدر قلق شديد بالنسبة للدول الأعضاء، إذ يمكن لهؤلاء المساهمة في زيادة القدرات العسكرية للشبكات الإرهابية المحلية. كما يشكل المنتقلون من العراق وسورية، من غير رعايا دول جنوب شرق آسيا، مصدر قلق آخر لأنهم لن يكونوا على الأرجح معروفين لدى السلطات المحلية. ونشعر بالقلق إزاء أساليب داعش المتغيرة، التي تشمل تنويع المصادر المالية ونشر الدعاية من خلال وسائط التواصل الاجتماعي واستغلال التطبيقات المشفرة واستخدام السفر المتقطع. وقد سمعنا تقارير عن استخدام البيتكوين والطائرات المُسيرة من دون طيار. ويستخدم تنظيم الدولة الإسلامية تلك الأساليب المتغيرة، ويجب أن نتجاوب مع قرارات مكافحة الإرهاب وأن نعزز قدراتنا.

وقد اتخذ المجلس مؤخرا عدة قرارات بهذا الخصوص: بشأن أمن الطيران، القرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦)؛ والتعاون القضائي الدولي، القرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦)؛ وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)؛ والخطاب المضاد، القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧).

واتخاذ تلك القرارات أمر مهم، كما يكتسي تنفيذها نفس القدر من الأهمية. وقد نفذتها اليابان ووضعت تدابير جديدة أيضا. فعلى سبيل المثال، قمنا مؤخرا بسن قوانين لمنع الإرهابيين

من استخدام البيتكوين والعملات الافتراضية، ولحظر الطائرات من التحليق فوق المرافق الحيوية والسفارات والمحطات النووية.

إن التهديد الإرهابي تهديد عالمي، ويجب تقديم المساعدة للمحتاجين في إطار استجابتنا الجماعية. فعلى سبيل المثال، قدمت اليابان ٣٥ مليون دولار في آذار/مارس أساسا إلى جنوب شرق آسيا، في ضوء التهديد المتزايد في تلك المنطقة. وستستخدم هذه الأموال لتيسير تنفيذ القرارات ذات الصلة من خلال مشاريع محددة، بما في ذلك بشأن جمع المعلومات المسبقة عن المسافرين، والتعاون القضائي الدولي، وقواعد بيانات الإنتربول، ومكافحة الدعاية.

وفي الأسبوع الماضي، عقدت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب جلسة إحاطة إعلامية بشأن خطة الأمم المتحدة التنفيذية لبناء القدرات لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي وضعت بموجب البيان الرئاسي PRST/2015/11. وفي حين أن الخطة قد تم اقتراحها قبل عامين، لم تسهم فيها سوى ثماني دول أعضاء ومنظمتان حتى الآن ولم يتم الوفاء سوى بـ ٤١ في المائة من متطلبات الميزانية. وساهمت اليابان بـ ١٢,٥ مليون دولار – أي ١٢ في المائة من إجمالي الميزانية. واليابان تدعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في الإسهام في تلك الخطة أيضا، نظرا لأهمية تنفيذها وتأثيرها.

ويتوقع من المكتب الجديد المعني بمكافحة الإرهاب تحسين تنسيق مساهماتنا ومن ثم تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب في جميع الدول الأعضاء. ويجب ألا نفقد ذلك الزخم. ويجب علينا أن نتحد لمكافحة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية من خلال تنفيذ قرارات المجلس واتخاذ تدابيرنا لمكافحة الإرهاب.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الواضح والوافي (S/2017/467)، ووكيل الأمين العام السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة. وهناك بعض المسائل الجديرة بالذكر في مناقشة اليوم.

لا تزال تقع أعمال العنف الوحشية اليومية التي تؤثر على المدنيين. وفي ذلك الصدد، ندين بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في أفغانستان ولندن ومانشستر بالمملكة المتحدة، وفي جمهورية إيران الإسلامية، وفي الفلبين، والعراق، ومصر، وفرنسا. إنها قائمة طويلة من الهجمات التي وقعت في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا، وفي حين أننا نود أن نعرب عن أعمق تعازينا لأسر الضحايا وتضامننا مع الحكومات المتضررة، نود أن نسلط الضوء أيضا على أن هذا هو أوضح دليل على مستوى الخطر الذي نواجهه.

وندرك أيضا أن التهديد يتزايد عبر الدعاية التي تحض على الكراهية. وقام قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بالتوعية داخل المجتمع الدولي بأن العمليات العسكرية الصارمة لمكافحة الإرهاب أو محاولات عرقلة موارد الإيرادات الإرهابية ليست كافية. ومن الأهمية بمكان تقويض مصداقية التفسير المشوه للدين بتشاطر المعلومات بشكل فعال وعلى نطاق واسع، والتثقيف من خلال التعاون السليم والدائم مع القطاع الخاص والشركات المزودة لخدمات الإنترنت ومنابر التواصل الاجتماعي.

وندرك أيضا أهمية القطاع الخاص في مكافحة التدفقات المالية إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولذلك نرحب بتأكيد التقرير على الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الأطر المتعددة الأطراف لمكافحة تمويل الإرهاب في التشريعات الوطنية وإدراك أهمية تقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى البلدان الأكثر اضطرابا.

ونتشاطر الشواغل المبينة في تقرير الأمين العام بشأن الاتجار بالبشر والممتلكات الثقافية كوسيلة لتمويل الأنشطة الإرهابية. والقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بشأن الاتجار غير المشروع والاتجار بالممتلكات الثقافية، وكذلك القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي

يدين جميع أشكال الاتجار بالبشر التي تقوم بها داعش وغيرها من الجماعات الإجرامية، من المعالم البارزة البالغة الأهمية في ذلك التحدي. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر إدانتنا القوية لعمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر التي تهدد حياة الآلاف من الناس على طول الرحلة عبر أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط – التي تصبح أكثر جاذبية جراء مساهمتها المحتملة في تمويل الإرهاب. وأود أن أكرر أن بلدي في إطار جهوده الجارية الرامية إلى دمج الأمن والتضامن لا يزال ملتزما بإنقاذ ومساعدة الآلاف من المهاجرين الذين يصلون إلى شواطئنا.

وندرك أن داعش ستظل دوما أخطر تهديد لأمن بلدنا. وفي حين أن الهزيمة العسكرية في العراق وسوريا ليست إلا مسألة وقت، يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظا بالمساعدة على تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة وبمكافحة ومنع التهديدات العالمية المستمرة. إن تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة في العراق، إلى جانب الإصلاحات والمصالحة هي أقوى المضادات لعودة ظهور تهديد إرهابي.

وفيما يتعلق بسوريا، لا يمكن إلا لانتقال سياسي حقيقي تحقيق الظروف لاقتلاع داعش وغيرها من الجهات المتطرفة والإرهابية من البلد بشكل كامل. وفي ليبيا، تحققت نتائج بارزة في دحر تنظيم داعش. بيد أن مكافحة الإرهاب يجب أن تظل أولوية استراتيجية. وحتى نجعل المكافحة أكثر فعالية، نواصل دعم حل يستند إلى قوة أمنية موحدة تحت سيطرة المجلس الرئاسي. وسيعزز ذلك الإطار المؤسسي المشروع بدعم الاتفاق السياسي الليبي ومجلس الأمن.

وفي الوقت المناسب، قد تتحول داعش إلى منظمة إرهابية وإجرامية أكثر تقليدا بقدرات فريدة. فكلما اختفى ما يسمى بالخلافة من الخريطة، زادت محاولات تعزيز صورتها من خلال المزيد من الهجمات الإرهابية في وطننا. وفي ذلك الصدد، نرحب بتأكيد التقرير على عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة نقلهم. وفي الواقع، بغض النظر عن حجم التدفقات، فإننا نتشاطر القلق إزاء خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية أو نقلهم إلى بلد ثالث.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالعائدين، فإننا نقدر تركيز التقرير على الجوانب القانونية – التشديد على أهمية الاستجابة القضائية للنشاط الإجرامي الإرهابي واحترام سيادة القانون. لذلك نعتقد أن أكثر البلدان فعالية يجب أن تتلقى المساعدة التقنية والقانونية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وعلاوة على ذلك، فإن الخبرة المكتسبة في حوض بحيرة تشاد التي أبرزها القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) يجب اعتبارها نموذجا للتطوير الأوسع نطاقا لاستراتيجية إعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة إدماجهم.

ونرحب بإشارة التقرير إلى النهج المراعية لحقوق الإنسان في مكافحة داعش، التي يجب أن تظل أساسية في استراتيجية المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. ولا يمكننا أن نتوقع الخروج بخطاب فعال يتمتع بالمصداقية بدون سجل واضح تماما لاحترام حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر برصد استغلال الإرهابيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وختاما فإن التعاون الدولي حاسم الأهمية في مكافحة الإرهاب. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز إنفاذ القوانين والتعاون القضائي، بما في ذلك من خلال وكالاتها ومكاتبها، لتعزيز الاستجابات لتنظيم داعش على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولذلك، نؤيد تماما اقتراح إنشاء مكتب جديد لمكافحة الإرهاب بغية زيادة فعالية مساعدة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء من خلال تعزيز التنسيق والترشيد. وكذلك تتابع إيطاليا عن كثب تنفيذ القرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦) الذي اتخذ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. إن جلسة صيغة آريا

التي عقدت في ٨ أيار/مايو المخصصة لدور السلطات المركزية الوطنية تمثل إحدى إسهامات إيطاليا المحددة في ذلك الصدد.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر بحرارة السيد جيفري فيلتمان على عرضه المفيد لتقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش. وأود أيضا أن أعرب، بالنيابة عن فرنسا، عن أصدق التعازي لجميع شركائنا الذين تضرروا من الهجمات الإرهابية في الأسبوعين الماضيين.

ما من شيء يمكن أن يبرر استهداف السكان المدنيين وشن الهجمات الجبانة على الناس الأبرياء، كما حدث في مانشستر، وبغداد، وكابل، ومانيلا، ولندن، وبالأمس في طهران فقط من قبيل الاستشهاد بأمثلة أخرى على ذلك. يجب علينا الآن وأكثر من أي وقت مضى، أن نلتزم التزاما كاملا بمكافحة الإرهاب وكبح وحشية داعش. لقد أكد بقوة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل مكرون، أن هذا الكفاح يمثل أولوية وأعلنت فرنسا بأنها سوف تضاعف جهودها في هذا المجال، ولا سيما عن طريق إنشاء وحدة تنسيق تُفرد مباشرة لهذا الغرض.

يبين بوضوح تقرير الأمين العام (S/2017/467) أن داعش لا تزال تمنى بهزائم كبيرة في العراق وسوريا، ولا سيما نتيجة الجهود التي يبذلها التحالف الدولي. ويجب أن نواصل مكافحة إرهابيي داعش في معاقلهم في سوريا والعراق ومنعهم من بسط سيطرتهم على المناطق الأخرى في الشرق الأوسط، وليبيا، والأهم من ذلك، منطقة الساحل الأفريقي. وفي هذا الصدد، إن البدء بالمعركة لاستعادة الرقة والذي أدى إلى التخطيط للهجمات التي وقعت في فرنسا وأوروبا، مسألة رئيسية وذات أولوية قصوى بالنسبة لبلدي.

بالإضافة إلى جهودنا العسكرية، أود أن أشدد على ثلاثة مجالات يمكننا ويجب علينا أن نعمل فيها على نحو أفضل مما هو حاليا.

أولا، إن مكافحة تمويل الإرهاب يجب أن تظل أولوية عليا تماشيا مع القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن داعش تواجه صعوبات مالية، ينبغي ألا نقلل من قدرة التنظيم ومؤيديه على التكيف وتنويع مصادر دخله. ولذلك يجب أن نظل ملتزمين التزاما تاما بتجفيف مصادر تمويل داعش. وسيتطلب ذلك جهودا متضافرة ومحددة لرصد الأموال والمعاملات المشبوهة، وتقليل عدم إغفال ذكر الاسم في التعاملات المالية، والحد من استخدام النقد في الاقتصاد وتعزيز التعاون فيما بين جميع المؤسسات المعنية.

ثانيا، يجب أن تحملنا التدفقات الدينامية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب على الاستمرار في تكييف التشريعات والنظم. وبصرف النظر عن ضرورة الاستمرار في منع التطرف ووقف الناس من المغادرة، يجب أن نتوقع المخاطر التي يشكلها المقاتلون الذين قد يعودون لبلدانهم، والمقاتلون الذين يقررون البقاء في بلد ثالث. وهذا يعني تحسين أدوات الكشف لدينا، وتعزيز تبادل المعلومات ووضع استجابة مناسبة عندما يسعى المقاتلون والمقربون منهم إلى العودة إلى بلداننا. إنها ممارسة معقدة للغاية لأن كل حالة مختلفة عن غيرها. وفي حالة فرنسا على وجه الخصوص، نأخذ في الحسبان أن هناك العديد من النساء والأطفال. ويجب أن نكون قادرين على الرد على هذا التحدي؛ ونعمل حاليا على التصدي له.

أخيرا، يجب مواصلة وتكثيف عملية مكافحة الأفكار. وبما أن الإرهابيين يسخرون التكنولوجيا الرقمية لصالحهم، يجب علينا أيضا تغيير الطريقة التي نرد بها على ذلك. إن مكافحة داعش عبر الإنترنت عنصر جديد في كفاحنا. لذلك، يجب أن نواصل إجراء مناقشات صريحة مع المجموعات الرئيسية على الإنترنت بشأن سبل مكافحة دعاية داعش القاتلة. وبالإضافة إلى الالتزام من جانب الحكومات، فإن فعالية جهودنا تعتمد

أيضا على مشاركة المجتمع المدني. إذ أن التناقضات التي تتبناها الجماعات الإرهابية لا بد من توضيحها على أرض الواقع.

ولمواجهة الراغبين في تدمير أسلوب حياتنا، وحريتنا وديمقراطيتنا، علينا جميعا أن نكون حازمين في التزامنا بالكفاح المتعدد الجوانب، مع الحفاظ على احترام قيمنا وقوانيننا. وسيدل ذلك على أن الأمم المتحدة منخرطة أيضا في مكافحة الإرهاب وتنظيم داعش.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية التي ارتكزت على التقرير الخامس للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2017/467). ونرى أن التقرير شامل جدا وزاخر بالمعلومات.

حقا إن تنظيم داعش ما برح تحت الضغط العسكري المتواصل، ويواجه عدة انتكاسات في ميدان المعركة، ولكن ما زال يبعث على القلق الشديد إذ أن ذلك التنظيم مستمر في إلهام طائفة من الهجمات خارج منطقة الصراع. وإن العائدين والمقاتلين الذين انتقلوا من مناطق النزاع إلى مناطق أخرى أصبحوا الآن يشكلون تهديداً خطيراً للأمن الدولي. وأود أن أقول بين قوسين أن تلك مشكلة رئيسية في منطقتنا منذ فترة طويلة، وقبل وقت. طويل من استرعاء انتباه مجلس الأمن إليها.

أما فيما يتعلق بشرق أفريقيا، فنرى بالفعل خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال. ويسلم التقرير بظهور اتباع التنظيم يعملون في بونتلاند وفي أجزاء أخرى من جنوب الصومال. ومن المؤكد أن ذلك يزيد من تحدي التهديد الإرهابي الذي تشكله حركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة والتي، كما ذكر التقرير عن حق تماما، ما برحت تشكل تهديدا كبيرا للمنطقة وخارجها.

وهناك أيضا تقارير مثيرة للاهتمام صادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي تعزز تلك النتائج وتقدم أفكارا مفيدة.

وجد التنظيم في شمال أفريقيا موطئ قدم ردا على استمرار الضغط عليه في العراق والجمهورية العربية السورية، وأصبح أيضا مصدرا للقلق في تلك المنطقة. وكما ذكر وكيل الأمين العام فيلتمان فإنه على الرغم من الوهن الذي أصاب وجود داعش في ليبيا بعد أن فقد جزءا كبيرا من الأراضي التي كان يسيطر عليها، لا يزال التهديد قائما في ذلك البلد وفي المنطقة برمتها. ومن المستحيل القول إن المسار واعد. تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ووجود فصائل من المنتسبين لتنظيم القاعدة، مثل بوكو حرام يدل على عدد الهجمات الإرهابية المنسوبة إليها، وعلى كيفية امتداد داعش إلى المنطقة الأوسع نطاقا.

إن استعادة السلام والاستقرار في ليبيا، ومالي، وحوض بحيرة تشاد مسألة حاسمة حقا لحرمان داعش من أي ملاذ آمن فيها. وما يعقد التحدي في غرب أفريقيا وشمال أفريقيا الصلة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة المتورطة في الاتجار، ولا سيما بالأسلحة والمواد المتصلة بها. وهذا هو السبب لضرورة تجديد الجهود الرامية إلى تطوير التعاون الإقليمي والدولي الملموس لمواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في تلك المناطق.

إن تعزيز قدرة بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، سيظل أمرا هاما جدا في مكافحة داعش وفروعها العاملة في المنطقة الأوسع. وفي هذا الصدد، نكرر تقديرنا لجهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في مساعدة بلدان المنطقة على وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب وتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب.

لا تزال داعش في اليمن تشن هجمات مميتة واسعة النطاق ومتعددة الجوانب. كذلك ما انفك تنظيم الدولة الإسلامية في

أفغانستان يسعى إلى ترسيخ أقدامه في عدد من المناطق. وظهور الجماعات التابعة لداعش في جنوب شرق آسيا مصدر قلق متزايد.

إن الهجوم الأخير في طهران، الذي ندينه بأشد العبارات، يؤكد مدى المخاطر المشتركة التي تواجه العالم: مخاطر تمويل الإرهاب، والخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون، واستغلال الإرهاب لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي. وهي الجبهات الجديدة، كما أشار ممثل فرنسا. ولا تزال مواطن الضعف في بعض القطاعات، بما في ذلك المنظمات غير الربحية وخدمات محولي الأموال، تمثل تحديات خطيرة.

وينبغي لهذا التحدي الكبير أن يُلزم الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية بإقامة تعاون هادف، وتعزيز الأدوات القائمة، وتطوير أدوات جديدة للتصدي للتهديد سريع التغير الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من التنظيمات الإرهابية والجهات التابعة لها. وهناك شيء واحد لا يمكن إنكاره، وهو أن العالم لم يتفق بعد بطريقة شفافة على جعل مكافحة الإرهاب أولوية قصوى مشتركة. ونحن لم نصل إلى ذلك بعد. وعلينا ألا نخدع أنفسنا بشأن هذه النقطة. ولا شك في أن القضية المطروحة هي أننا لا نتبع القول بالفعل.

وفي هذا الصدد، فإن إثيوبيا، إلى جانب إيطاليا، ستنظم في ٢٢ حزيران/يونيه اجتماعا بصيغة آريا بشأن موضوع ”منع الإرهاب والتطرف العنيف في القرن الأفريقي – تعزيز الشراكة من أجل الجهود الإقليمية“. ويحدونا الأمل في أن يساعد الاجتماع على تعزيز الوعي بالجهود المبذولة في مجال منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في القرن الأفريقي، وتعزيز التعاون والتآزر بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والشركاء الآخرين. ونحن نتطلع إلى مشاركة الأعضاء النشطة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها بشأن الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/467) عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويسرنا أن الأمين العام قد استأنف ممارسة إجراء استعراض شامل لوجود هذه المنظمة الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وهو أمر مهم من أجل التوصل إلى فهم أفضل للتهديد المتنامي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له.

وأود أن أشارك الآخرين في الإشارة إلى وجود علامات مشجعة على أن الجهود الدولية الحازمة قد باتت تلحق الضرر بتنظيم الدولة الإسلامية. وأنه يفقد بشكل مستمر الأراضي في العراق وسورية بسبب الضغط العسكري المتزايد. وأود أن أشيد بقوات الأمن العراقية والتحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على جهودهم للانتهاء من تحرير الموصل بنجاح. إن قمع معاقل الإرهاب في الرقة في سورية، هي الخطوة الحاسمة التالية نحو ضمان تضاؤل نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية.

والمشاكل المستمرة في توليد الإيرادات، أجبرت تنظيم الدولة الإسلامية على خفض الدعم المقدم إلى الجماعات التابعة له، مما أدى إلى تقليص قدراتها على توسيع وجودها وعلى تنفيذ هجمات واسعة النطاق. ومحاولاتهم لنقل الأموال من الخارج تتيح للمجتمع الدولي فرصا من أجل مواصلة استنزاف مواردهم المالية عن طريق اعتراض حاملي الأموال والتحويلات المالية. إن انخفاض عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المسافرين إلى العراق وسورية وتضاؤل قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على السيطرة على مقاتليه من الاتجاهات التي تقلص حجم أفراده. وقد شرعت دول عديدة في استعراض تشريعاتها الوطنية لمكافحة

الإرهاب، بما في ذلك استراتيجيات كل منها، وتعبئة الموارد، وإنشاء وحدات متخصصة لمكافحة الإرهاب.

وأود الآن أن أتناول عددا من النقاط التي تشكل مصدر قلق خاص بالنسبة لنا.

فيما يتعلق بتطور التهديد، فإن الهجمات الإرهابية الأخيرة في جميع أنحاء العالم تكشف عن اتجاه جديد، يتمثل في الإلهام بشن هجمات مرتجلة بدلا من إرسال مقاتلين لشن هجمات في بلدانهم باسم التنظيم. من الصعب جدا منع هذه الهجمات. ومن المعروف أن تنظيم الدولة الإسلامية قد أنشأ مجموعات على الإنترنت للتجنيد والتلقين، فضلا عن نشر الاستراتيجيات التنفيذية عبر قنوات خاصة. كيف يمكننا مواجهة هذه التهديدات؟

أولا، يمكننا القضاء على الدوافع التي تغذي التطرف وتعزيز التماسك الاجتماعي، الأمر الذي سيتيح للدول تعقيد القيام بالمهام الإرهابية بدرجة كبيرة. ثانيا، إن تطوير خطاب مضاد سوف يحد من كفاءة من يجندون الإرهابيين في اجتذاب أتباع جدد. ثالثا، إن تعزيز اتصالات وثيقة مع المجتمعات المحلية سيقطع شوطا طويلا في المساعدة على تحديد العناصر المتطرفة في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعطيل المؤامرات الإرهابية.

وفيما يتعلق بتمويل الإرهاب، يشير تقرير الأمين العام إلى حدوث انخفاض كبير في إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية من الاتجار غير المشروع بالمركبات الهيدروكربونية، ويرجع ذلك إلى حد كبير للعمليات العسكرية التي تستهدف الهياكل الأساسية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن تهريب الموارد الطبيعية ما زال مستمرا، ونحن نفتقر إلى المعلومات بشأن الفعالية العامة لجهود البلدان المجاورة الرامية إلى القبض على البائعين وتحديد المشترين الذين يساهمون في تمويل الأنشطة الإرهابية. وسنكون ممتنين لو تسنى للأمين العام التوسع في تناول هذه المسألة في تقاريره المقبلة.

أما بالنسبة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، فإنهم بلا شك يمثلون تهديدا حقيقيا، لأنهم يمتلكون مهارات فتاكة ويمكنهم استخدامها بما يسفر عن عواقب وخيمة. ولذلك، هناك حاجة متزايدة إلى ضمان توسيع نطاق تجريم المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإجراء تبادل للأدلة على جرائمهم. وإلا، فإنه قد يتم الإفراج عنهم ويسافرون بحرية. ومن الحقائق المثيرة للقلق أن بعض الدول تقوم بطرد المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية دون إبلاغها بذلك.

إن التبادل السريع للمعلومات، ولا سيما بيانات الاستدلال البيولوجي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلا عن الاستخدام الفعال لقواعد بيانات الإنتربول ذات الصلة، ينبغي أن يصبح مسألة ذات أولوية إذا أردنا وقف تدفق هؤلاء المقاتلين. وتشكل إساءة استخدام نظم اللجوء أيضا مشكلة رئيسية في الوقت الذي تصل فيه موجات هائلة من المهاجرين من مناطق النزاع من أجل إيجاد مأوى. وقد آن الأوان لإلقاء نظرة أكثر شمولا على هذه المسألة بالغة الخطورة والمنطوية على حقوق الإنسان في الوقت نفسه.

لقد عانى تنظيم الدولة الإسلامية مؤخرا من انتكاسات وهزائم عديدة في ميدان القتال. ومع ذلك، فما زلنا بعيدين عن القضاء على التنظيم بشكل كامل. وقد أثبتت هذه المنظمة الإرهابية قدرتها على التجدد وتغيير الشكل والتحرك بشكل سري واللجوء إلى الهجمات غير النمطية عندما يجري إضعافها. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يستخلص الدروس من ذلك وأن يضع استراتيجية "ما بعد ذلك اليوم" مجدية من شأنها أن تعالج الأسباب الجذرية التي شجعت على قيام تنظيم الدولة الإسلامية من أجل منع إحيائه من جديد.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تتوجه الصين بالشكر إلى وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

وترحب الصين بتقرير الأمين العام (S/2017/467) عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين.

في الآونة الأخيرة، تعرضت مصر وأفغانستان والمملكة المتحدة وفرنسا وإيران لهجمات إرهابية. وأسفرت تلك الهجمات عن خسائر بشرية هائلة وعن خسائر جسيمة في الممتلكات. الإرهاب عدو مشترك للبشرية وأثره يتجاوز الحدود. لا يمكن لأي بلد أن يتصدى للإرهاب بمفرده أو أن يعزل نفسه عن هذه الآفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى مفهوم المجتمع الذي يرتبط بمصير مشترك، ويحدد الاتجاهات والأنماط الجديدة في تطور الإرهاب، ويعزز التعاون ويعمل معا من أجل التصدي للتهديدات.

أولا، يجب علينا حشد إجماع دولي بشأن مكافحة الإرهاب. فالإرهاب يمثل تهديدا للبشرية. وينبغي للمجتمع الدولي التمسك بمعايير موحدة واعتماد نهج عدم التسامح مطلقا من دون أي تمييز. وبصرف النظر عن موقع الإرهابيين وذرائعهم أو البلد الذي يستهدفونه أو الأساليب التي يستخدمونها، يجب محاربة الإرهاب بعزم. والجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب يجب أن تحترم سيادة البلدان المعنية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب. كما يجب أن تحترم هذه الجهود الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأن تلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ثانيا، يجب أن نقضي على التربة الخصبة للإرهاب. وفي الوقت الراهن فإن العناصر الإرهابية الرئيسية والقوات المترسخة في مناطق النزاع، بما في ذلك العراق وسوريا، تستفيد من الاضطرابات الإقليمية، وتشن هجمات إرهابية في المناطق الواقعة خارج مناطق الصراع، وتهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي معالجة بؤر التوتر الإقليمية بدافع من الإحساس بالإلحاح، بتشجيعه الأطراف المعنية على تسوية الصراعات الإقليمية من خلال الأدوات السياسية والحوار، وصون السلام والاستقرار والتنمية، والقضاء على أسباب الإرهاب في وقت مبكر.

ثالثا، يجب تعطيل شبكة العبور الإرهابية. مع استمرار التقدم المحرز في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، يسافر المقاتلون الإرهابيون أو يعودون إلى بلدان أخرى في المناطق المعنية وخارجها، مما يشكل تهديدا لأمن بلدان المقصد والعبور والمنشأ. ويجب أن تعزز البلدان المعنية التعاون في مجالي مراقبة الحدود وإنفاذ القانون، وتبادل المعلومات والاستخبارات، وتعطيل شبكات النقل الإرهابية والرد جماعيا على التهديد الذي يشكله الإرهابيون العائدون.

رابعا، يجب أن نقطع قنوات تمويل الأنشطة الإرهابية. فهذه القنوات تزداد تنوعا وتشمل نهب الموارد الطبيعية؛ والمخدرات والاتجار بالبشر؛ وتهريب الآثار الثقافية، مع استخدام الأموال في الأنشطة الإرهابية. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مضادة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢١٩٩ (٢٠١٥) ٢٢٥٣ (٢٠١٥)؛ تعزيز النظام المالي والتعاون في مجال الإنفاذ؛ وتضييق الخناق على جميع أشكال تمويل المنظمات الإرهابية.

خامسا، من المهم وقف استخدام الإنترنت من جانب المنظمات الإرهابية. فالمنظمات الإرهابية تستخدم حاليا الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي بوصف ذلك منبرا لنشر الأيديولوجيات العنيفة والمتطرفة، ونشر الدعاية الإرهابية فضلا عن العمل من خلالها للحصول على التمويل والقيام بالتجنيد والتحريض والتخطيط للأنشطة الإرهابية. وعلى جميع الدول أن تنفذ تنفيذا كاملا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعزيز

تشريعات الفضاء الإلكتروني والإنفاذ والتنظيم. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور تنسيقي في جهود المجتمع الدولي لتنفيذ التعاون العملي والجماعي لتضييق الخناق على استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية.

إن الصين عضو مهم في المجتمع الدولي الذي يتصدى للإرهاب. وشاركت الصين في السنوات الأخيرة بطرق مجدية في الآليات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وستواصل الصين المشاركة في التعاون المتعددة الأطراف والثنائي في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيزه، وتحسين تقاسم الاستخبارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتوفير المعدات اللازمة لمكافحة الإرهاب وبناء القدرات لدى البلدان النامية قدر استطاعتنا.

إن الصين مستعدة للعمل مع جميع البلدان للتصدي بصورة جماعية لتهديد الإرهاب والتطرف العنيف والحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين.

السيد عوض (مصر): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الأمين العام على تقريره الخامس، ونشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

يبرز التقرير الخامس للأمين العام عن داعش جوانب هامة مرتبطة بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ويتضمن مقترحات محددة، ولكنه يبين أيضا وجود عدد من الثغرات التي يتعين التركيز عليها في المرحلة القادمة والتي نطالب الأمانة العامة وأعضاء المجلس للالتفات إليها جيدا. وأود أن الخص هذه الثغرات في صورة عدد من الملاحظات والاستفسارات.

أولا، تشير الفقرة ٥ من التقرير إلى تراجع وتيرة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مناطق مختلفة في العراق وسوريا. إلا أن عودة وإعادة توطين هؤلاء المقاتلين الإرهابين الأجانب من مناطق النزاعات إلى مناطق أخرى، إنما يمثل تهديدا للأمن الدولي. وفي هذا الإطار نود الحصول على المزيد من الإيضاحات والتفاصيل المرتبطة بذينك العنصرين، وتحديدا كيف يتسنى للإرهابيين الأجانب الوصول إلى سوريا والعراق في بادئ الأمر، وحتى الآن. ما هي الطرق التي يسلكونها للوصول إلى سوريا والعراق. ما هي الأساليب التي يتبعونها للانتقال من سوريا والعراق إلى مناطق أخرى. استفسارات تجب الإجابة عليها.

ثانيا، واتصالا بما تقدم، يشير التقرير في الفقرة ٤٨ أن دول المعبر تواجه تحديات حقيقية نظرا لعدم تمكنها من احتجاز أو توجيه الاتهام أو تسليم المشتبه بهم من الإرهابيين المقاتلين الأجانب العابرين لأراضيها وذلك مع عدم توفر الأسس والدلائل القانونية الكافية. وبالتالي، هناك خطر حقيقي أن يتاح للإرهابين المقاتلين الأجانب العابرين في أراضي تلك الدول حرية الحركة والسفر منها إلى أماكن أخرى. والسؤال هنا، كيف يمكن لمجلس الأمن تناول هذه الفجوة الأمنية والقانونية الخطيرة في جهود مكافحة الإرهاب، نتطلع إلى تلقي اقتراحات محددة في هذا الشأن من الأمين العام، ومن الأمانة العامة في أقرب فرصة ممكنة.

ثالثا، يتطرق التقرير في الفقرة ٦ إلى استخدام داعش للإنترنيت ووسائط التواصل الاجتماعي لأغراض تتعلق بممارسة الإرهاب. وهناك توصية عامة وردت في الفقرة ٦١ من التقرير تتعلق بأهمية الرصد الفعّال لاستخدام الإرهابيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتعين التوصل في هذا الإطار إلى توصيات محددة لمواجهة وإيقاف هذا العنصر الحيوي في قدرة الإرهابيين على التجنيد والترويج لرسائلهم الهدامة.

رابعا، يشير التقرير إلى أن وسائل تمويل أنشطة داعش في تراجع مستمر خلال الأشهر الستة عشر الماضية، إلا أن التنظيم ما زال يعتمد على مصدرين أساسيين للدخل، لا سيما التجارة في المواد الهيدروكربونية وجمع الضرائب. ويثار هنا

السؤال، ونتطلع إلى تلقي تفاصيل عن كيفية مواصلة داعش للتجارة في المواد الهيدروكربونية. من هو المستهلك لهذا البترول؟ ما هي وسائل نقل البترول من سوريا والعراق لهذا المستهلك أو المشتري؟ كما نتطلع إلى تلقي معلومات إضافية حول طبيعة المعاملات والتحويلات المالية ذات الصلة بهذه المعاملات.

خامسا، وفقا لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٢١٦١ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، تلتزم جميع الدول الأعضاء بمنع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من الأموال التي يحصلون عليها على سبيل الفدية، أو من خلال أي تنازلات سياسية الطابع.

وفي هذا الإطار، تواترت مؤخراً أنباء في بعض وسائل الإعلام أن دولة قطر قامت بسداد ما يقارب بليون دولار لتنظيم إرهابي يعمل في العراق للإفراج عن عدد من أفراد الأسرة الأميرية المختطفين والمحتجزين لدى هذا التنظيم عندما كانوا في رحلة صيد في العراق. إن مثل هذا الانتهاك الخطير لقرارات مجلس الأمن – إن ثبتت صحته – ستكون له انعكاسات هامة على جهود مكافحة الإرهاب، حيث نعتبره دعماً مباشراً للإرهاب. ومن هنا، نتطلع إلى التعرف على تقييم الأمانة العامة لتداعيات حصول داعش أو تنظيم مرتبط به يعمل في العراق على مبلغ بهذه الضخامة – بليون دولار – في هذا التوقيت الذي تتواصل فيه جهود تحرير الموصل. كما نتطلع إلى التعرف على كيفية مواجهة مجلس الأمن لمثل هذه الانتهاكات الصارخة لقراراته، ونقترح قيام المجلس بالتصديق على إجراء تحقيق شامل في هذه الواقعة، وربما في غيرها من هذه الوقائع المماثلة، ونتطلع إلى تضمين نتائج هذا التحقيق في التقرير السادس للأمين العام حول مكافحة داعش.

أخيراً، يرجو وفد بلادي تحري الدقة والموضوعية في استخدام بعض المصطلحات والمفاهيم التي لاحظنا استخدامها خلال الأيام القليلة الماضية، كما تم استعمالها اليوم حول هذه الطاولة باستخدام مصطلح لا وجود له في أدبياتنا وهو مصطلح ”التطرف الإسلامي“. نرجو من الجميع إدراك أنه لا يوجد تطرف إسلامي، فالإسلام دين لا يعرف التطرف، إنما هناك أفراد يتخذون من الدين الإسلامي – وأي دين – ذريعة لتبرير تبني الفكر الإرهابي. ومن هنا، نرى أن المجلس قد اتخذ مؤخراً خطوة هامة لمواجهة هذا الفكر من خلال اتخاذ القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) والإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب والإيديولوجيات الإرهابية.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إني إذ أنضم إلى المتكلمين السابقين، أود أن أقدم تعازي كازاخستان إلى حكومة وشعب إيران في أعقاب الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع في طهران في ٧ حزيران/يونيه. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا المكلومة ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

وأشكر الرئاسة البوليفية على عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، والأمين العام غوتيريش على تقريره الشامل (S/2017/467) عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية/داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام فيلتمان على ملاحظاته الثاقبة. ويود وفد بلدي أن يقدم الملاحظات والتوصيات التالية:

لقد أصبح الإرهاب اليوم واحداً من التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. وفي حين أن الضغط العسكري في سورية والعراق قد خفض إلى حد ما قوة المقاتلين وأعدادهم في مواقع مركزية وتسبب في تقلص إيراداتهم المالية، فقد كثّف تنظيم الدولة الإسلامية/داعش والقاعدة أنشطتهما الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وكانت آخر الأعمال الإرهابية منتشرة على نطاق واسع في أوروبا – سانت بطرسبرغ وستوكهولم ولندن – كانتشارها في أفريقيا، متمثلة في الهجوم الذي وقع في الإسكندرية؛ وفي آسيا، متمثلة في الهجمات التي وقعت في كابل ومانيلا وطهران؛ وفي أوقيانوسيا، متمثلة في الهجوم الذي حصل

في ملبورن. وقد تسببت جميعا في معاناة إنسانية لا توصف، وأسفرت عن خسائر في الأرواح عالية إلى حد مرعب.

وتدين كازاخستان الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤكد مجدداً أن جميع الأعمال الإرهابية - بغض النظر عن مكان ووقت ارتكابها وعن الجهة التي ترتكبها - هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها. ولذلك، ندعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة متضافرة للحد من هذه الأعمال الوحشية ومنعها. وندعو إلى تفكيك الشبكات الإرهابية ومقاضاة مرتكبي ومنظمي وممولي ورعاة هذا العنف.

وإننا نشهد أعضاء الجماعات الإرهابية ينتقلون إلى مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الساحل وجنوب شرق آسيا وأفغانستان. ونشهد أيضاً زيادة في التفاعل والتعاون بين الجماعات الإرهابية على اختلاف منابرها الإيديولوجية. وتبين الأحداث المأساوية الأخيرة أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يغادرون، بمعدل متزايد، بؤر التوتر إلى دول أخرى أو يعودون إلى أوطانهم. والأصعب من ذلك هم الجناة الذين تركوا أنفسهم، من دون مغادرة بلدانهم الأصلية مطلقا، فريسة للتطرف ليصبحوا ”ذئاباً منفردة“ أو الذين أجروا اتصالاً مع وسطاء الإرهاب ونسخوا السيناريوهات التي وجدوها على الإنترنت.

ونؤيد تأييداً تاماً رؤية الأمين العام غوتيريش بإعطاء الأولوية لخطة وقائية واتخاذ تدابير شاملة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لمنع نشر الإيديولوجيات الراديكالية وبالتالي مكافحة الإرهاب بفعالية. وإننا مقتنعون بأن إنشاء هيكل وحيد للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب سيعطي زخماً جديداً لاتباع نهج نظامي وسيزيد من فعالية أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال.

في خطاب عن سياساته أمام الأمم المتحدة بعنوان ”مفهوم كازاخستان ورؤيتها بشأن الحفاظ على الشراكات العالمية من أجل عالم آمن وعادل ومزدهر“، وذلك بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شدد رئيس كازاخستان، فخامة السيد نور سلطان نزارباييف، على أن مكافحة الإرهاب هي أحد المحاور ذات الأولوية لعضوية كازاخستان في مجلس الأمن. ودعا إلى الوحدة بين الدول الأعضاء وإلى إنشاء تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفور اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، كانت آسيا الوسطى أول منطقة تضع خطة عمل مشتركة لتنفيذها، والتي مثلت نموذجاً جيداً للتعاون، يمكن تطبيقه في مناطق أخرى من العالم. وقد نجحنا في إنجاز المرحلتين الأولى والثانية من خطتنا للعمل وسنطلق المرحلة الثالثة خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن تنفيذ ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“ في آسيا الوسطى، والذي سيعقد في ١٣ حزيران/يونيه في عشق آباد. ويشرفنا أن نرحب بحضور الأمين العام غوتيريش لذلك الحدث. وحتى اليوم، قدمت كازاخستان ٠٠٠ ٣٠٠ دولار لدعم أنشطة ”مركز الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب“ في آسيا الوسطى، وهو ما يمثل أكثر من ١٠ في المائة من تمويل المشروع. ولذلك، فنحن من رعاة الاستراتيجية ونأتي على رأس البلدان المانحة في المنطقة في آن معاً.

ومن الضروري تعبئة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المصارف الدولية والإقليمية والخاصة، لتعزيز توطيد المعلومات وإدماجها وتبادلها بشأن إشارات الإنذار المبكر والاستخبارات المالية وتحركات الإرهابيين وتمويل الإرهاب. ومن المهم أيضاً اتخاذ المزيد من التدابير الشاملة لإغلاق قنوات النقل غير القانوني للهيدروكربونات وتهريب التحف وغيرها من الأشياء الثمينة من سورية والعراق. ومن المهم للغاية أيضاً التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بتطبيق الجزاءات ونظم الجزاءات المنشأة بموجبها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن التعاون بين الدول يحمل أهمية كبرى. ونقدر الجهود النبيلة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وإلى جانب رصد التقدم المحرز بشأن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، من المهم أيضاً رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرارات ذات الصلة، أي القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية والقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) بشأن تدمير التراث الثقافي والاتجار به على يد الجماعات الإرهابية في حالات النزاع المسلح والقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بشأن مكافحة الخطاب المتطرف.

إننا بحاجة إلى ردع العدد المتزايد من المتعاطفين مع الإرهاب، الذين يتم إغراؤهم بالدعاية الكاذبة باستخدام التكنولوجيات الرقمية المتطورة ووسائل التواصل الاجتماعي. فالتحدي ليس هو ليس تحقيق توازن حقيقي بين حقوق وواجبات المواطنين فحسب، بل وقف هذه التأثيرات. ولن يكون استخدام العمل العسكري وحده فعالا. فيجب عرض رسائل جديدة ومنقحة وملهمة على الشباب من خلال التفاعلات الشخصية والاتصالات الإلكترونية. وهذا يستدعي العمل مع البرلمانيين والزعماء الدينيين والمعلمين والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. ويتعين القيام بالكثير من العمل في الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية والسجون، وهي بيئة خصبة للتطرف. وستحسن الشراكة مع المتطرفين التائبين، الذين يمكن أن يصبحوا حلفاء وعوامل تغيير أقوياء بعد توبتهم، من الدبلوماسية العامة.

وتلتزم كازاخستان التزاما تاما بأن تكون شريكا أكثر انخراطا في العمل المتعدد الأطراف من أجل مكافحة الإرهاب عن طريق التنفيذ الفعال للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أثني في البداية، على الرئاسة البوليفية لتنظيمها هذه الجلسة الهامة. وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة عن التقرير الخامس للأمين العام بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (S/2017/467) .

ويبدو أنه قد تم إحراز تقدم كبير في الكفاح ضد داعش، ولا سيما في العراق وسورية وليبيا. إن ذلك يجسد الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل احتواء التهديد الإرهابي بغية القضاء عليه في نهاية المطاف. ومن الواضح أن مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة في ذلك التقدم كانت حاسمة، ويرجع الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى جهود المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

ولكن، وكما يؤكد التقرير، فإن التحديات التي يشكلها الإرهاب الدولي تظل تشكل مصدرا للقلق. وقد برز ذلك بشكل مأساوي في الهجمات التي وقعت مؤخرا. ولذلك فإن الوفد السنغالي يعيد تأكيد إدانته الشديدة للهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في لندن وكابل وطهران. وتكشف تلك الأعمال عن قدرة الجناة على إلحاق الضرر، وهي لا تعمل إلا على زيادة شواغلنا فيما يتعلق بآثار استخدام الجريمة الدولية المنظمة لتمويل الأنشطة الإرهابية. كما إنها تجسد مدى الأهمية الحاسمة لتنفيذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) والقرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧).

إن استمرار التحدي المتمثل في الإرهاب الدولي تذكير آخر بالحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي تشكل عودتها تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما في مناطق النزاع حيث تكافح الدولة لتأكيد سلطتها. ويتطلب التحدي المستمر المتمثل في للإرهاب، علاوة على ذلك، التعجيل بإحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار داخل البلدان والمناطق، التي تمر بحالات أزمات، والتي أصبحت ملاذا آمنا للإرهابيين.

وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، فإن الحالة في ليبيا قد تميزت بجمود في العملية السياسية، الأمر الذي يظل يثير القلق، أكثر من أي وقت مضى، في ضوء التهديد الماثل في جميع أنحاء قطاع الساحل والصحراء. وينطبق نفس الشيء على حوض بحيرة تشاد، الذي لا يزال غير مستقر بالرغم من التقدم الكبير المحرز في مكافحة جماعة بوكو حرام. غير أن حركة الشباب، في الصومال، تظل تشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي.

وكل هذا يعني أنه يجب علينا بذل المزيد من الجهود في مكافحة تمويل الإرهاب، ولا سيما عن طريق السعي إلى تحسين التعاون فيما يتعلق بالاستخبارات المالية في استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وأرحب، في ذلك الصدد، بتعاون فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات مع السنغال، الذي أدى إلى عقد الاجتماع الثاني لمديري استخبارات غرب أفريقيا ووسط أفريقيا وشمال أفريقيا، في داكار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بغية تعزيز التنسيق فيما بينهم.

وكذلك من الأهمية بمكان اعتماد استراتيجيات لإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب السابقين بغية وضع حد لظاهرة التطرف العنيف، التي تشكل ظاهرة حقيقية وتوجد حتى في السجون. وفي ذلك الصدد، فإن اتخاذ المجلس مؤخرا القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) يشكل أداة هامة لاستئصال الخطاب المتطرف وخطوة حاسمة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح. وبالمثل، فإن الإحاطة الإعلامية المشتركة (انظر S/PV.7936) التي عقدتها الشهر الماضي اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، مثال هام على تضافر العمل في سياق تتخلله الحاجة الملحة إلى تكثيف التعاون الدولي لمنع ومكافحة حيازة المنظمات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل، ولكن كذلك لضمان حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

وأكرر، في ذلك الصدد، إدانة السنغال الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأذكر بضرورة إجراء التحقيقات اللازمة لضمان مساءلة الجناة.

وفي الختام، أثني على استمرار التزام الدول الأعضاء في المجلس بمكافحة الإرهاب. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعيد تأكيد عزم السنغال على استمرار انخراطها بثبات في هذه القضية المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تشكر بوليفيا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الخامس (S/2017/467) للأمين العام عن التهديد الذي شكله تنظيم الدولة داعش الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلم والأمن الدوليين، ونطاق جهود الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. عندما كنت أصغي، سمعت الكثير منا يذكر المناطق التي كانت أهدافا للهجمات الإرهابية في الأشهر الأخيرة: برلين واسطنبول وكابل وبغداد وملبورن ومقديشو وسانت بطرسبرغ وستوكهولم والإسكندرية ومانشستر وباريس ومانيلا ولندن وطهران. إن تذكر الأماكن التي فقد فيها المئات من الأشخاص أرواحهم وجرح آخرون يذكرنا بحقيقة أننا نواجه تهديدا عالميا يتطلب استجابة عالمية. وقد جاءت الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام فيلتمان، التي تبين أن داعش عانت من نكسات في العديد من مناطق النزاع، في الوقت المناسب تماما.

ويتزايد جزع بوليفيا إزاء الطرق التي تتطور بها داعش من حيث الكيفية التي تنفذ بها هجماتها والبلدان التي تنفذ فيها الهجمات، وفوق ذلك فيما يتعلق بتمويلها. ويجب أن نتذكر أن داعش قد استخدمت دعايتها وتكنولوجيا المعلومات لاجتذاب المتعاطفين ولشن الهجمات في البلدان التي يقيمون فيها، مع

التركيز على منهجيات وضع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد تم تقليص تمويل داعش إلى حد ما، غير أنها عوضت ذلك بفرض المزيد من الضرائب على السكان الذين تسيطر عليهم وعن طريق الاتجار في الآثار المهربة والمنتجات الزراعية وبيع الكهرباء واستخراج المعادن و ”والتبرعات الخارجية“ والاختطاف طلبا للفدية والاتجار بالبشر، بالإضافة إلى بيع الهيدروكربونات.

وندين أيضا تدمير التراث الثقافي والاتجار به، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فضلا عن تدمير المواقع الأثرية والمتاحف والمكتبات، مما يولد دخلا لعمليات التجنيد التي تقوم بها هذه الجماعة الإرهابية ويعززها. ومما يزيد قلقنا، توثيق الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، لحالات ”بيع وإهداء“ النساء والأطفال و ”الاتجار“ بهم فيما بين المقاتلين. ولذلك، نحث أعضاء المجلس على أن ينضموا إلى الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الآفة الإنسانية.

ونرحب بحقيقة مواصلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، تطوير وتعزيز أدوات جديدة لتحسين التصدي لتلك التهديدات السريعة التطور من تنظيم داعش ومن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. لكننا نعتقد أن هذا لا يكفي. ونحث الدول على توفير الحماية والمساعدة الإنسانيتين اللازمتين للاجئين الفارين من مناطق النزاع، بما في ذلك الدعم المتصل بزيادة تدفقات المهاجرين، جراء تأثير تنظيم داعش في هذه المناطق.

وأخيرا، تؤيد بوليفيا مختلف المبادرات التي طرحت خلال هذه الجلسة، ولا سيما المبادرات المتعلقة بوقف تمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على وجود حاجة لتركيز التحقيقات على استخدام الملاذات الآمنة المالية لتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا أن نتخذ تدابير فعالة فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، فضلا عن مكافحة الدعاية الإرهابية.

غير أننا نعتقد في الوقت نفسه أنه من الأهمية بمكان ألا ننسى بعض الأسباب البنيوية للإرهاب وتطور تنظيم داعش في هذه الحالة. وتعد السياسات التدخلية والقائمة على تغيير الأنظمة، من بين أسباب موجة الإرهاب التي تجتاح العديد من البلدان اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

رفُعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.